

طريقه: الإصلاح هو المدخل لمعالجة المشكلات الإقتصادية والمالية الإزدواجية الضريبية دونها محاذير والمطلوب إدارة كفاءة للدين العام



رأى رئيس جمعية المصارف في لبنان الدكتور جوزف طريه أن الشروع بالإصلاح المالي والإداري هو المدخل لمعالجة مشكلات الإقتصاد والمالية العامة وأشار إلى أن إعادة النظام عمل المؤسسات وبدء ورشة الإصلاحات وتعزيز أدوات الأجهزة الرقابية والقضائية هي أهداف تتلاقى مع المتطلبات التي ينادي بها المجتمع الدولي ومؤسساته الفاعلة، واعتبر أن حجم الدين العام وضغط كلفة خدمته السنوية على الموازنة والإقتصاد يمثلان جوهر الأزمة الإقتصادية والمالية مطالبا بإدارة كفاءة للدين العام. وأكد أن العودة إلى اعتماد الموازنات الدستورية هي المدخل المثالي لمعالجة كامل الأوضاع المالية للدولة مشددا على أنه سيكون من المشجع جدا

إنجاز قطع الحسابات عن السنوات السابقة، وقال إنه ليس عدلا تحميل المصارف إزدواجيات ضريبية رفعت مساهمتها الضريبية إلى معدلات لا سابق دولا لها «محذرا من أن العملاء سيحملون جزءا من التكلفة المستجدة كما أن التاثيرات سستمدد إلى الإقتصاد بكامله، وأعرب بالتالي عن أمه في تعزيز الحوار مع الحكومة في هذا الشأن، قائلا: «إننا في مركب واحد وليس منطقيا التسبب بإحداث ثقب أو اختلالات في هذا المركب وتوازنه». ولفت إلى «أن برامجنا التسليفية لقطاع الإسكان وسواء متواصلة ونحن سنؤمن التمويل للأفراد والمؤسسات ضمن الشروط السوقية المعروفة».

وفي ما يلي نص الحوار مع الدكتور طريه:

× ثمة إستحقاقات يواجها لبنان خلال هذه الفترة، أبرزها المؤتمرات الدولية والانتخابات النيابية، كيف ينظر القطاع المصرفي إلى هذه الإستحقاقات ومدى إنعكاسها على الوضع المصرفي والإقتصادي، وكيف تتظنون إلى الرؤية الإقتصادية للحكومة، وهل الإصلاحات التي أقرت بموازنة العام 2018 كافية لمعالجة الخلل الموجود في السياسة المالية للدولة؟

– لعل المصادفة، في التوقيت بين انعقاد عدد من المؤتمرات الدولية الداعمة للبنان من روما إلى باريس إلى بروكسل، مع توجه اللبنانيين إلى إنجاز الاستحقاق الانتخابي بعد تأخير زادت منه عن 5 سنوات، تكون فال خير على لبنان واقتصاده ودعم قدراته الأمنية والاستثمارية ومعايونه التي استجابت وتخفيف التداعيات الناجمة عن أزمة النزوح السوري.

في الحقيقة، نحن نعلمي تراكما مقلقا في انكماش الإقتصاد ومحدودية نموه السنوي بين 1 و 2 في المئة، وتراجع الاستثمارات والرساميل الوافدة، بما يتركه من آثار واضحة على ميزان المدفوعات وبما عجزت عجزت الموازنة وزيادة العجز الذي يمثل نحو 150 في المئة من الناتج المحلي، لذا، فإن إعادة تشكيل السلطة التشريعية سيديم، من دون شك، مسيرة العهد برئاسة العماد ميشال عون، وبالأخص أنها ستؤمن انطلاقا الحكومة الجديدة.

تعزيز الرقابة

وفقا للتوصيف الذي حده الرئيس سابقا، ستكون حكومة العهد الأولى، وهي موكلة حكما بتنفيذ مندرجات خطاب القسم، بما يشمل من تهميات لاعادة انقظام عمل المؤسسات وبدء ورشة الإصلاحات وتعزيز أدوات الأجهزة الرقابية والقضائية. هذه أهداف تتلاقى تماما مع المتطلبات التي ينادي بها المجتمع الدولي ومؤسساته الفاعلة. كما تتلاقى مع مطالبنا الزمينة لوضع خريطة طريق متكاملة تضمن المباشرة بتصويب الوضع المالي العام وحفز نمو الإقتصاد بوتيرة أعلى من نمو الدين، وهو ما يمكن تحصيله عبر الاستثمار في المشاريع والبنى التحتية، كما حددتها الحكومة في ورقتها إلى «مؤتمر سيدرا».

× في ظل نمو الدين العام، والإرتفاع المذهل في عجز الموازنة، ما هي الإنكساعات السلبية على الأوضاع الإقتصادية في لبنان في حال إقرار الموازنة من دون القيام بإصلاحات إقتصادية؟

من المفهوم أن حجم الدين العام الذي تجاوز عتبة 80 مليار دولار، وهو من بين الأعلى عالميا قياسا إلى إجمالي الناتج المحلي (نحو 150 ٪)، والضغط المتزايد الذي تنتجه كلفة خدمته السنوية، أصولا وفوائد، هي الموازنة العامة خصوصا وعلى الإقتصاد عموما، يمثلان جوهر الأزمة الإقتصادية والمالية. وفي زمن تراجع النمو زادت الضغوط السلبية التي ينتجها هذا العنصر الحيوي، وخصوصا انه لا يمكن مقارنته، كما الرواتب

والاجور لموظفي القطاع العام، بإجراءات تشفوية أو مقترحات عسوانية وعديمة الجدوى.

قطع الحسابات

نحن نطالب دوما بإدارة كفاءة للدين العام، وهذا ما تعكف وزارة المال ولجنة المال النيابية على تطويره هيكلته وخطته. ونسجل ان العودة إلى اعتماد الموازنات الدستورية هي المدخل المثالي لمعالجة كامل الأوضاع المالية للدولة، وبالأخص المقاربة الموضوعية لكلفة العجز السنوي الذي يناهز 10 في المئة من إجمالي الناتج ويسبب قلقا متزجعا بشأن المستقبل المالي للبنان. وسيكون من المشجع جدا إنجاز قطع الحسابات عن السنوات السابقة، فالانقظام المالي وحده يكفل بدء حملات الإصلاح المطلوبة في هذا الجانب، وذلك عبر ضم البنود الاصلاحية المطلوبة تبعا إلى مشاريع قوانين الموازنة.

× ما هي المخاطر المترتبة على الضرائب الجديدة على القطاع المصرفي؟

– لقد شرحنا موقولا للمرجعيات الحكومية والمالية انكساعات الموضوع الضريبي الخاص المستجد بالقطاع المصرفي. وكان لنا صولات وجولات مع وزير المال علي حسن خليل، كما اتبنا منهاج التشاور والتواصل مع كحاكية مصرف لبنان، المعادلة، بالنسبة اليينا، صريحة وشفافة، الحق الطبيعي لوزارة المال، بل هي مهمتها الأساسية، أن تعزز موارد الخزينة، وبالأخص في إطار جهودها لوقف التنامي السلسلي للجزوات السنوية، وبالتالي تراكم الدين العام، بالموازاة، القطاع المصرفي شريك استراتيجي ضمن الثلاثة المالية التي تضم الوزارة والبنك المركزي، وهو العمول شبه الوحيد للإقتصاد وللقطاع العام.

وقد أبلغنا الشركاء في القطاع المالي، ووضعنا المراجع الرئيسية في البلد، بأهمية وضع نظام ضريبي متكامل يضمن خصوصا، ضبط التهرب ورفع كفاءة التحصيل وتوسعة قاعدة الكلفين، بالتوازي مع إيقاف الهدر ومكافحة الفساد وإيقاف مزاريب الانفاق أو خفضه في مجالات غير مجدية، وترشيد القطاع العام بعد منع التوظيف لغير المتخصصين، والتخلص نهائيا من ممكن المرض المالي في موضوع الكهريا.

الضرائب المزدوجة

حسابات المصارف تتمتع بشفافية تامة، وليس عدلا تحميلها إزدواجيات ضريبية رفعت مساهمتها الضريبية إلى معدلات لا سابق دولا لها وهذا ما سيؤثر حكما، على المردود الاستثماري بالنسبة للمساهم، وعلى الأنشطة وبرامج الاستثمار ومنتهجات المئوية، حيث سيحمل العملاء حكما جزءا من التكلفة المستجدة، وتتمدد التأثيرات إلى الإقتصاد بكامله.

في الأجمال زادت مفاعيل الضرائب المزدوجة الأعباء على كل المصارف العاملة، التي ستنوء بالحمل وثقله

وتأثيره على الميزانية المردود في ظل تراجع النشاط الإقتصادي المحلي وضيق أسواق الرساميل والتمويل، والصعوبات اللايقينية المتزايدة وزيادة الضغوط المهنية. علما ان عائدات المصارف اللبنانية، وقيل الضرائب المستجدة، تبلغ نحو واحد في المئة على إجمالي الأصول، وأقل من متوسط 10 في المئة على الأموال الخاصة الأساسية والسائدة. وهذه ربحية تقل عن أغلب المتوسطات في المنطقة والعالم بخلاف ما يتم تزويجه من معلومات مغلوطة.

ومن منطلق الشراكة، نلقتنا هواجسا بصق وصرح إلى كافة المسؤولين، وتطلع في المرحلة القادمة إلى تعزيز الحوار نحن جميعا في مركب واحد، وليس منطقيا التسبب بإحداث ثقب أو اختلالات في هذا المركب وتوازنه. لقد ضخت المصارف التمويل الضروي والمطلوب للدولة والأفراد والقطاعات الإنتاج في أصعب الظروف، ومصارفنا هي رافعة للإقتصاد وقاطرة لنموه في السنوات العادية ومناحة لانهايهار في السنوات العجاف.

فرصة شئنة

× بعد إقرار قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص، هل تعتقدون أن المصارف سيقان لها الفرصة للمشاركة في القطاع النفطي بعد بدء أعمال التنقيب؟

شرح قانون الشراكة الأبواب أمام تعاون مالي وتمويلي فعال يمكن للحكومة تفعله من ضمن برنامجها الاستثماري الذي جذب إليه مساهمات دولية تناهز 12 مليار دولار في مؤتمر سيدرا. وسيشكل دخول لبنان نادي الدول النفطية، بعيد إنجاز الحفريات الأولى في المياه الإقليمية خلال العام المقبل وفقا لبرنامج المعلن والعقد المبرمة، رافعة أساسية ومهمة يمكن أن تغير بنية إقتصاد لبنان وهيكلته، وتفتح آفاقا واعدة للمستقبل.

في السياق، نعتقد ان البنوك عموما والاستثمارية خصوصا، ستجد وستبتكر فرصا استثمارية وتوظيفية واستشارية بمواصفات دولية في نطاق مشاريع البنى التحتية التي تم اعدادها من قبل الحكومة. وعرضها كبرنامج محدد المشروعات والقطاعات والأجال في مؤتمر « سيدرا »، وايضا المشاريع والخدمات المرتبطة لصالح الشركات والمشروعات في قطاع النفط والطاقة. لدى مسارفنا الكوادر البشرية والتجهيز التكنولوجي وأيضاً لديها المال والقدرة على جذب المزيد من الرساميل والتوظيفات عند توفر الفرص الجدية. لقد كنا شركاء في تثير المؤتمرات الدولية السابقة، وكانت لنا، جمعية وكوحدات مصرفية، مساهمات فعالة مادية واستشارية في مواكبة وانضاج مفاعيل الدعم الدولي. وفي كل الأوقات نحن على تواصل دائم مع المؤسسات المالية الدولية، وفي مقدمها صندوق النقد والبنك الدوليين ووكالات التصنيف وسائر المرجعيات المصرفية الدولية.

الحكومة الحالية وعدت، والحكومة المقبلة ملزمة

بالإبقاء الشروع بالإصلاح المالي والإداري هو المدخل لمعالجة مشكلات الإقتصاد والمالية العامة المجتمع الدولي استجاب بما يفوق التوقعات. هذه فرصة ثمينة وقد يصعب تكرارها للبنان ومواطنيه ولإقتصاده ولادارة حكيمه واستيعابه لتداعيات أزمة النازحين السوريين.

× ما هي الألية المقترحة لحل مشكلة الفروض السكنية على المدى البعيد، خصوصا إن البعض يعتقد بأن مشكلة السكن في لبنان، هي من مسؤولية الحكومة، وليس البنك المركزي والمصارف التجارية؟

– وضعا للخصبة في سيقها الصحيح، فإن التمويل لأغراض سكنية أو للتطوير العقاري يقع في صلب البرامج التسليفية المصرفية. ويحوز القطاع العقاري أولوية وأهمية خاصة لدى كل المصارف العاملة، وتزيد حصص قطاع المقاولات والبناء، وفقا للبيانات المصرفية المصنفة، على نحو 17 في المئة من إجمالي التسليفات المصرفية الموجهة للقطاع الخاص، والنسبة الأكبر من التسليفات الموجهة للأفراد (التجزئة) التي تسيطر على نحو 32 في المئة من إجمالي محفظة التسليف للقطاع الخاص، والتي تزيد عن 55 مليار دولار.

البرامج التسليفية

بدءا من العام 2013، بانر مصرف لبنان أن وضع رزم تسليف مدعومة بتصرف المحتاجين للتمويل، وبمتوسط بلغ مليار دولار سنويا. قطاع الإسكان أو الفروض السكنية المدعومة استحوذ على الجزء الأكبر من هذه الرزم، على جانب حصص أخرى لقطاعات التعليم واقتصاد المعرفة والعمليات والطاقة البديلة وسواها، وأوكل إلى المصارف، ضمن مواش ربحية، عقد فروض اسكانية لصالح المواطنين بفوائد تقارب 5 في المئة سنويا في حدها الأقصى، ولأجل تصل إلى 30 سنة. ذلك تم إنجازها لصالح آلاف المقترضين، وساهم بفعالية في حماية القطاع العقاري والنشطة، بالتعاون مع البنك المركزي والمؤسسة العامة للإسكان وبنك الإسكان الذي تساهم فيه المصارف أيضا.

ما حصل أخيرا يتعلق حصرا بفناء مبلغ الدعم المرصدة لدعم التمويل، وصار لزاما على الحكومة إيجاد القنوات البديلة، فما ضعه مصرف لبنان دعما للفروض السكنية والشبابية والقطاعية دعما للأسر وللإقتصاد وتداركا للركود الذي طاول أسواق التسليف، انما هو تعويض موقت عن الغياب المؤسسي للدولة وأجهزتها المختصة. ومن الممكن أيضا إعادة إطلاق برامج تمويل مدعومة جديدة عبر تضمين كلفنها في الموازنة العامة أو عبر تعاون مشترك مع مصرف لبنان.

بالنسبة اليينا كمصارف، فإن برامجنا التسليفية لقطاع الإسكان وسواء متواصلة، ونحن سنؤمن التمويل المطلوب للأفراد والمؤسسات ضمن الشروط السولية المعروفة، ومركزها التوازن بين تكلفة الودائع ومعدلات الفوائد على التسليف. كما اننا على استعداد تام لمواكبة أي مبادرات جديدة للدولة أو للبنك المركزي.